

الجماعات الفلاحية والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830 م) دار السلطان - أنموذجا-

عقاد سعاد

جامعة وهران 1- أحمد بن بلة

تمهيد:

إن موضوع هذا المقال يتحدث عن الفترة التي أثرت بثقلها في مجريات الأحداث، وأثرت بدورها في السلطة والمجتمع على السواء. وهذا ما جعل وضعية الجماعات الفلاحية تتغير عما كان عليه في القرن 16 م وأوائل القرن 17 م، وما ستؤول إليه في القرن 18 م، وأهم هذه التحولات تمثلت في ضعف الأسطول الجزائري والتحالف الأوروبي على الجزائر، وهذا ما انعكس على الأنظمة المالية للدولة التي اعتمدت أكثر فأكثر على الضرائب لتغطية عجزها المالي.

فالضرائب تعبر بوضوح عن طبيعة العلاقات القائمة بين السلطة والجماعات الفلاحية، والتي تركز العلاقات الاجتماعية والسياسية، حيث لا يمكننا أن ندرك حقيقة العلاقة خلال هذه الفترة ما لم ندرس العوامل المؤثرة فيها.

وقد حاولنا التركيز على دار السلطان نظرا لأن هذه المنطقة كانت تخضع مباشرة للسلطة العثمانية، وتأثرت أكثر من غيرها من المناطق بالضغط السياسي والعسكري والمالي.

ولقد فضلنا استعمال تعبير الجماعات الفلاحية التي هي قبل كل شيء تعبير، رأينا من المناسب استخدامه للدلالة على مجموع الفلاحين الذين انتظموا في تنظيمات قبلية في الأرياف الجزائرية، وعلى هذا الأساس، كانت السلطة العثمانية لا تنظر إلى الفلاح إلا في إطار الجماعة الفلاحية.

يتركز موضوع هذه المقال على إشكالية مركزية تتمحور أساسا حول فهم العلاقة القائمة بين الجماعات الفلاحية والسلطة العثمانية في الجزائر خلال الفترة العثمانية، والأسس التي قامت عليها وأطوارها وأبعادها، محاولين شرح معالمها على النسق التالي:

1-:- نشأة دار السلطان:

بعد انهيار الموحدين ظهرت إمارات في الشمال الإفريقي، بنو مرين في المغرب والحفصيون في تونس وبنو زيان في الجزائر⁽¹⁾ وكان لضعف دولة بني زيان تأثير كبير على الجزائر فانقسمت على نفسها إلى إمارات صغيرة⁽²⁾ مفككة متناحرة⁽³⁾، همها التضافر مع بعضها البعض وذلك طيلة قرن كامل من بداية القرن 15 حتى بداية القرن 16⁽⁴⁾. وشجعت هذه الحالة الأسبان إلى الاندفاع نحو مدنها الساحلية وبعد حملات خاطفة تم السيطرة عليها الواحدة تلو الأخرى⁽⁵⁾ حيث استولوا على المرسى الكبير عام 1505 ووهران⁽⁶⁾ 1509 وبجاية عام 1510،⁽⁷⁾ بل والجزائر حيث احتلوا جزيرة البنيون⁽⁸⁾، وهكذا حصل لمستغانم ومزغران بالناحية الغربية قرب وهران فشعر سكانها بالخطر قدموا عام 1511 فروض الطاعة والولاء للأسبان بوهران، وبذلك أحكموا قبضتهم على سواحل الجزائر الشرقية والغربية كما أخضعوا إمارة بني زيان بتلمسان وصاروا يتلاعبون بأمرائها ومستقبلها⁽⁹⁾.

في هذا الوقت كان البحر الأبيض المتوسط مسرح لانتصارات مدوية أحرزها الإخوة⁽¹⁰⁾ عروج وخير الدين وإسحاق⁽¹¹⁾، فابتداء من عام 1512، بدأ نجم الإخوة يخرق الأفق، حيث جاء عروج إلى تونس وتمركز في جزيرة جربة⁽¹²⁾، وهذا ما يذكره صاحب "تحفة الزائر": "...أنه في عام 918 هـ / 1512 م سافر بارياروس في قرصانة ولحق بجربة من أساكن إفريقية فحط أثقاله فيها، وأقلع غازيا سواحل الإفرنج فغنم ورجع قاصدا تونس، وسلطانها يومئذ أبو عبد الله محمد بن الحسن الحفصي فأهداه بارياروس جميع ما غنمه في غزوته واستأذنه في الإقامة ببيلاده، فأذن له على أن يدفع له خمس ما يقع في يده من الغنائم فقبل...⁽¹³⁾

ويذكر خير الدين في "مذاكراته" "...كما بعثنا إلى سلطان تونس حصته التي كانت تتكون من خمسة آلاف دوقة بندقية وجاريتين وأربعة غلمان"⁽¹⁴⁾، وأخذ الناس يسمعون عن انتصارات الإخوة عروج ضد الأسبان في عرض البحر وشواطئ الأندلس نفسها، ولذلك اتصل بهم أعيان وعلماء بجاية، وهو ما عبر عنه مؤلف سيرة خير الدين: "...فكيف تدعوننا في أيد العدو الكافر.... ولا نقدر على إشهار

ديننا، وأنتم معشر المسلمين قادرين على تخليصنا من أيديهم⁽¹⁵⁾، فاستجاب عروج للنداء فعمل على تحريرها لكنه فشل.

وفي سنة 1516 حل عروج وجيشه بمدينة الجزائر بطلب من أعيانها وشيخها سليم التومي⁽¹⁶⁾، و مما جاء في نص الإستنجاد "سمعنا بكم أناس تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجل من أيدي النصاري، و نصرتم الدين هنيئا لكم أيها المجاهدون، لا بد أن تقدموا إلينا وتخلصون من أيدي الملاحين الكفرة لأننا نحن في محنة عظيمة، وذلة شديدة.." ⁽¹⁷⁾ و وعدوا عروج بمكافأته هو وجنوده، و العيش بينهم في مدينة الجزائر بكل إطمئنان، وقد أذعنوا له جميعا بالطاعة والولاء فبدأ ينظم شؤون الإدارة وتطبيق العدل على الجميع⁽¹⁸⁾، وأتخذ راية رسمية ذات ثلاث ألوان الأخضر، الأحمر، والأصفر، وقسم الإيالة إلى عدة ولايات⁽¹⁹⁾، وأصبح عروج حاكم الجزائر وبعدها أحس بالخديعة من الشيخ سليم التومي فامر بقتله⁽²⁰⁾، وبعد هذه الواقعة حكم عروج المدينة وفرض إجراءات أمنية مشددة على مختلف مناطقها ونواحيها⁽²¹⁾

ولما أحس خير الدين بوحدته في الجزائر بعد مقتل أخويه عروج في ضواحي تلمسان، وإسحاق في قلعة بني راشد، أراد الرجوع إلى اسطنبول فجمع سكان المنطقة وأعيانها فخطب فهم أنه عازم على السفر إلى بلاده، وقال لهم اختاروا واحدا منكم يكون أميرا عليكم، وكان ردهم "أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك"، ومازال سكان مدينة الجزائر يترجون طالبين منه التراجع عن قراره والبقاء معهم⁽²²⁾

فقبل خير الدين ولكن بشرط إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وكان له ما أراد⁽²³⁾ وبذلك أرسى قواعد السياسة العامة في البلاد واتخذ من الجزائر عاصمة ومقرا للحكم وأصبحت منذ 1519م تدار باعتبارها ولاية من ولايات الدولة العثمانية⁽²⁴⁾.

2:- دار السلطان من الناحية الجغرافية

تضم دار السلطان يضم مدينة الجزائر التي كانت محاطة بأسوار شامخة⁽²⁵⁾، وكان الناس يدخلون إليها من خمسة أبواب رئيسية وهي: أهمها باب عزون

الذي يربط المدينة بشرق البلاد، والباب الجديد في الجهة الجنوبية الغربية، بالإضافة إلى باب الوادي من الناحية الشمالية⁽²⁶⁾ وكذلك باب الجزيرة وسمي بهذا الاسم لأنه كان مخصص لدخول وخروج رياس البحر، وأخيرها باب السردين أو الديوانة المخصص للتجارة البحرية؛ وهي أبواب كبيرة الحجم، متقنة الصنع مرصعة بالحديد⁽²⁷⁾، تغلق قبل غروب الشمس، وتفتح بعد الطلوع بقليل⁽²⁸⁾، أما عن ضواحي مدينة الجزائر فيضم:

الفحص

هو ضاحية المدينة⁽²⁹⁾، الذي يتكون من المنطقة الشرقية لإقليم الساحل وتقدر المساحة الإجمالية له حوالي الثلث، أي ما لا يقل عن 150 كلم² وهو المساحة يمتد إلى ما يزيد على 12 كلم خارج أسوار مدينة الجزائر، ومن الملاحظ أن حدود الفحص ومساحته لم تكن قارة فتمتد في أوقات الرخاء واستتاب الأمن، وقد تنكش نتيجة للأوبئة الفتاكة⁽³⁰⁾.

ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مناطق حسب موقعه الجغرافي ونشاطه الاقتصادي، فهناك المنطقة الشمالية المعروفة بفحص باب الوادي، أما المنطقة الشرقية التي تعرف بفحص باب عزون⁽³¹⁾.

*الأوطان:

توفر دار السلطان بيئة انسانية ومناظر طبيعية زراعية، محاطة معظمها بأحواش البايك التي يقيم فيها المزارعين (الخماسين)، وقبائل الرعية والوسط الطبيعي لهذه الأوطان مقسم إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين كلياً، لكنهما يمثلان شريان الحياة الاقتصادية وهما: تلال منطقة الساحل القريبة من البحر، سهل متيجة⁽³²⁾، ويتوزع على هذا الوسط سبعة أوطان تعيش في إطار الجماعة أو الفرقة وهي: وطن الخشنة، وطن بني موسى، وطن بني خليل، وطن يسر، وطن حجوط⁽³³⁾.

-القيادات:

يتميز هذا الوسط الطبيعي أنه منطقة جبلية تقع جنوب سهل متيجة، ويعرف بالأطلس المتيجي، ويبلغ متوسط ارتفاع قممه 800م، وأعلى قممه قد تفوق 1000م وتبرز هذه الأخيرة في قمة موزاية 1604م، وفي قمة كهف سيدي عبد

القادر في أعالي بني صالح حوالي 1629 م⁽³⁴⁾ يضم الأطلس المتيجي من الناحية الجغرافية ثلاثة سلاسل جبلية متتالية من الغرب إلى الشرق، فالجزء الأول يضم جبال بني منصور-زكار والسلسلة الثانية تضم جبال موزاية - بليدة، والجزء الأخير يضم جبال تابلة وبوزاقزة وكل واحدة منها تتكون من جبال أقل أو أكثر أهمية⁽³⁵⁾.

3- دار السلطان من الناحية الإدارية:

خضعت دار السلطان لتنظيم وتسيير مركزي لقرىها من مدينة الجزائر مقر السلطة المركزية، لهذا يجعل منها نموذجا متطورا (1) للإدارة بالأرياف الجزائرية ويقوم هذا الجهاز على مجموعة من الموظفين يمكن ان نقسمهم إلى صنفين: أ-موظفين ساميين، لهم إشراف غير مباشر على شؤون الأرياف⁽³⁶⁾

الداي: الذي يتصرف في مقاطعة دار السلطان وباقي البايليكات عن طريق آغا العرب والقياد والبايات، فالإيه يعود أمر اقرار او عزل او تولية الموظفين الكبار الذين لهم اتصال بقضايا الأرياف كأغا العرب الذي توسعت صلاحياته لتتصل بالأمن وتتعلق بشؤون الجيش، وبين النظر والتصرف في شؤون أوطان دار السلطان(الساحل ومتيجة)، باعتباره المرجع الأول لكل الموظفين المتولين لشؤون أهالي الريف بها، والمتصرف الفعلي في شؤون السكان⁽³⁷⁾، فهو ينظر في كل القضايا المهمة عن طريق القياد في ذلك المحافظة على الأمن والإبقاء على المواصلات مع الداخل وتسلم الضرائب المفروضة على القبائل وعند الضرورة يتوجه لإيقاع العقاب بالتمردين أو الرافضين لدفع ما يترتب عليهم من مغارم وجبايات⁽³⁸⁾.

-خوجة الخيل المكلف بإدارة املاك البايك من عزل وأحواش بالاستعانة بمجموعة من الشواش (الحرس الخاص به)⁽³⁹⁾، وأصبح مع نهاية القرن 18 ينظر في كراء واستخلاص ما توفره من محاصيل وحيوانات وغيرها.

ب- الموظفون التابعون للجهاز المركزي بالجزائر والخاضعون لمجموعة الموظفون الساميين الذين سبقت الإشارة إليهم، فلهم النظر المباشر في اوضاع الأرياف والتصرف الفعلي في قضايا سكانه، وهم في مجموعهم ينقسمون إلى صنفين رئيسيين: القياد والشيخوخ⁽⁴⁰⁾.

4- موقف السلطة العثمانية من الجماعات الفلاحية

تشير بعض التقديرات إلى أن مجموع السكان لم يتجاوز مئة ألف نسمة خلال سنة 1775 وهو ما يؤكد ستيفان دستري(41)(DESTRY) وقد قدر تيدينا (THEDENAT) من جهته عدد الإجمالي للسكان بحوالي مليون نسمة في مطلع القرن 19م⁽⁴²⁾، أما دي بارادي (VENTURE DE PARADIS) الذي قدر سكان مدينة الجزائر بأنه لا يتجاوز 5000 نسمة عام 1789م⁽⁴³⁾

أما بعض الدراسات العلمية الحديثة، فإنها أجمعت على أن العدد الإجمالي للسكان، كان يقدر في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بحوالي ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين والنصف، ويعيش غالبية هؤلاء السكان في الأرياف وظلت الدراسات التاريخية المتعلقة بأوضاع الريف الجزائري أثناء الفترة العثمانية يكتنفها الإهمال ويحيط بها الغموض، وخاصة أن التعرف على حياة سكان الريف تعتبر بمثابة حجر الزاوية الذي كان يقوم عليها البناء الاجتماعي للإيالة الجزائرية⁽⁴⁴⁾، ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام وعلاقاتهم ببعضهم وطريقة حياتهم كالتالي:

أ :- الجماعات الفلاحية الخاضعة للسلطة:

كان المجتمع الريفي يتكون أساسا من قبائل الرعية، وهي قبائل الخاضعة للسلطة العثمانية، وقد أرغمتها الصراعات والحروب التي كانت تندلع بين القبائل حول المراعي وعيون المياه، وغيرها من القضايا سببا في استنجد بعض القبائل بالسلطة العثمانية والدخول تحت نفوذها⁽⁴⁵⁾ وقد ذكر أحد المصادر المعاصرة: "أن أهالي متيجة وبئر سليمان، قد طلبوا من الباشا أن يعين لهم أحد الأتراك، ويقيم بينهم شهيدا على تصرفاتهم. .. واستجابة لهذا الطلب تم تعيين فائد هذه المنطقة..."⁽⁴⁶⁾.

ويعرفهم نفس الكاتب المذكور أعلاه: "...مهنتهم كلها فلاحا مسكنهم تحت الخيام للأهمية التي يولونها للزراعة ولما يريدونه من حماية لغلهم، وضمان لأملهم، فإنهم المصنوعة من الوبر، ليس لهم مكان مستقر، ينزلون حيث يجدون المرعى لماشيته، نظرا يدفعون طواعية ضريبة لرئيس الإيالة."⁽⁴⁷⁾

ففي دار السلطان مثلا كانت قبائل الرعية التي تتمركز في المنطقة الممتدة من بوحلوان غربا إلى يسر شرقا، تابعة لأغا العرب. وكان يشرف على تلك القبائل بواسطة القياد، الذين تساعدهم في مهامهم فرق الزمول، والعبيد*،⁽⁴⁸⁾ وكل واحد

منهم كان يشرف على قبائل الرعية المقيمة في وطنه. فكان قائد وطن حجوط يتولى أمر بني مناد، وسماته، ومزية، وحجوط، وتمتد سلطته إلى وادي سبعة. أما قائد وطن بني خليل فكانت تحت إدارته، قبائل بني مسعود، وبني صالح، وبني ميصرة، وتمتد سلطته إلى واد الحراش، وكانت سلطة قائد وطن الخشنة تغطي قبائل عمال، وبني عائشة إلى غاية يسر. أما القبائل الواقعة بين يسر وسباو فكانت تابعة لقائد وطن يسر، وهناك عدد من القبائل تابعة لقياد سباو، وبني جعد، وعريب، وكانوا تابعين مباشرة لقائد العشور بدار السلطان⁽⁴⁹⁾.

أما بعض قبائل وطن السبت، أمثال، أولاد رحمان، وأولاد علال، والزناجرة⁽⁵⁰⁾، فكانت تحت سلطة خوجة الخيل بدار السلطان، الذي كان يتعامل معها عن طريق قائد العرب، المقيم بمتيجة، والذي كان يكلف بدوره شيوخ تلك القبائل بجباية الضرائب من قبائلهم.

وتعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف رجال البايك، وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب بمختلف أنواعها سيتم التطرق إليها في الفصول الآتية وأرغمت على بيع المحاصيل الزراعية بأسعار زهيدة، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايك، كما حضر عنها شراء البنادق واقتناء البارود⁽⁵¹⁾.

أما يذكره أحد المصادر في قوله: "...فلما رآه أهل تلك القرية علموا أنهم لا قدرة لهم ولا طاقة لملاقاته فخرجوا منها بأجمعهم، ولم يأخذوا شيئا من أمتعتهم وقوتهم، وتركوها خاوية على عروشها... فدخلها من غير قتال، فأنتهت جميع ما فيها من القماش والسمن وغير ذلك مما ترغب فيه النفوس وقد وجد فيها من القمح والشعير مالا يحصى عدده، فحملوا منه شيئا كثيرا....."، وهذا يعكس الصورة التي كانت تعيشها هتية القبائل ليس في مقاطعة السلطان وإنما في كامل أنحاء الإيالة من خوف واستغلال؛ حتى أن أعيانهم كانوا يقدمون أبناءهم كرهائن للباي، أي أن السلطة كانت تلجأ إلى شن حملات عسكرية لإرغام بعض القبائل على دفع الضرائب⁽⁵²⁾.

وهكذا تعد قبائل الرعية الممول الرئيسي للإدارة العثمانية من الناحية المالية، وهي تمثل أضعف جماعة في الريف الجزائري عامة وفي مقاطعة دار السلطان بصفة خاصة، وكانت هذه الجماعة الفلاحية مضطرة لدفع الضرائب حتى أرهق كاهلها.

4- القبائل المتعاونة مع السلطة

ذهب الكثير من المؤرخين إلى أن الريف الجزائري، لم يكن خاضعا كلية للسلطة العثمانية المركزية، ولكن هذا لا يعني عدم وجود نظام حكم عثماني على مستوى الريف، هذا النظام المتجدد خاصة في مقاطعة دار السلطان والمتمثل في قبائل المخزن⁽⁵³⁾.

فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من أستقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة⁽⁵⁴⁾، وبعضها فكان يتكون من القبائل الممتنعة، والمستقلة أرغمت عن طريق القوة للدخول إلى هذا الحيز إلا أنها لم تلتزم بالوضع الذي فرض عليها، إذ كلما شعرت بضعف الإدارة تقوم بشق عصا الطاعة، وتتخلى عن وضعها المخزني، لتعود لوضعها الأصلي.

وبفعل الانتساب والاستقرار والنشأة على أراضي البايك، اكتسبت هذه المجموعات البشرية المعروفة بقبائل المخزن كيانا مستقلا متميزا، ولم تعد تعرف من أنسابها القديمة، ومواطنها الأصلية إلا ما علق بتسمياتها الجديدة كقبائل الصحاري والغزالية، وهاشم والعبيد، فحين اتخذت الغالبية الكبرى من قبائل المخزن تسميات محلية وألقابا خاصة، بل استمدتها من مواطنها الجديدة، أو اشتقتها من الوظائف التي كانت تمارسها، والمهام التي كانت تقوم بها، أو استعرتها من نوع السلاح الذي كانت تحمله، فمثلا مخزن المكاحلية عرف بذلك لنوع السلاح الذي اشتهرت به فرسانه، والمجموعات المخزنية من الدوائر والزمول عرفوا بهذه الأسماء نظرا للمهام التي كانوا يمارسونها، والتنظيم الذي كانوا يخضعون له، والحيز الإداري الذي استقروا ضمنه.

أما من حيث النشاط الذي كانت تقوم به قبائل المخزن فكان يغلب عليها الطابع العسكري خاصة قبائل الزمول، والعبيد، والدواير، في كثير من الأحيان، إلا أنها كانت هي الأخرى تمارس نشاطا فلاحيا في أوقات السلم.

كلفت بحراسة الابراج والحصون والممرات الصعبة، وأماكن العبور، والمسالك الرئيسية الواصلة بين مراكز البايلاكات، وعند الطواحن الهوائية، والأسواق الموسمية، عند التقاء المحلات الفصلية عند توجهها لجمع الضرائب، من بين هذه القبائل عمراوة ببرج سباو، وام نائل يسر، والخشنة ببرج ثنية بني عائشة (55)، بالقرب من الخوانق الجبلية والممرات، وعند القناطر والجسور، ومن أهم الممرات والفجاج الجبلية التي استقرت بها قبائل المخزن مثل مضيرة بوادي يسر، تحرسه حرشاوة وزواتنة⁽⁵⁶⁾

أما عن الدور الرئيسي الذي كانت تقوم به قبائل المخزن، فأنها كانت مطالبة بتوفير الفرسان لتدعيم الحاميات العسكرية المرابطة في مختلف جهات البايك، وذلك لقلّة عدد الجند التركي الذي لم يكن يزيد في أوقات السلم عن 4000 جندي، وفي أوقات الحرب لم يتجاوز 12.000 محارب بما فهم الكراغلة، وفرق الزواوة، بينما أصبحت قبائل المخزن بعد انضمام العشائر القوية إليها توفر للبايالك قوة محاربة يصل عددها في بعض الأوقات 30.000 رجل منهم 15.000 فارس ومحارب⁽⁵⁷⁾

ومقابل هذه الخدمات كانت قبائل المخزن تحظى ببعض الامتيازات، وتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف فالتمتع بالأمن والحماية من طرف سلطات البايك، والإعفاء من المطالبات المخزنية، والضرائب الإضافية كاللزمة، والغرامة، والحكور والمعونة والاكتفاء بتقديم بعض المساهمات العينية الخفيفة التي لم تكن تتجاوز سدسي المحصول، وفي بعض الأحيان لا تتعدى حصان واحد، وبعض الخراف مع دفع الضريبة الشرعية (العشر والزكاة)، زيادة إلى تلقي المخزن المنح والتجهيزات مجانا من الدولة كالسلاح والمؤونة، وو سائل النقل وغير ذلك، إضافة إلى منحهم اقطاعات زراعية في حالة مشاركتهم في المحلات العسكرية⁽⁵⁸⁾.

5- الجماعات الفلاحية الخارجة عن نفوذ السلطة

هي قبائل جبلية أو صحراوية في معظم الأحيان امتنعت عن دفع الضرائب، وعدم الإلتزام بواجباتها نحو السلطة⁽⁵⁹⁾، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، وكان رفضها هذا، راجع إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي، مما جعل مردودها

الزراعي ضعيفا، فكان نشاط سكان تلك القبائل مقصورا على قليل من الزراعة، وتربية المواشي والتجارة، وهذا ما جعل اقتصادها نادرا ما كان يلبي احتياجاتها اليومية.

ولهذه الاعتبارات نهجت الإدارة سياسة خاصة إزاء هذا النوع من القبائل، فلم يكن من أولوياتها فرض الضرائب، كما هو الشأن في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل، على دفع ضريبة رمزية تعبيرا عن ولائها وتبعيةها للإدارة⁽⁶⁰⁾.

فلهذا هناك من يرى أن الإدارة كانت تسمح لتلك القبائل بأن تعين قضاتها، وأن تمارس العدالة حسب هواها، إلا أنها كانت مطالبة بالحفاظ على السلم، ودفع الضرائب المقررة عليها بانتظام، ويمكن اعتبار، كل قبيلة إمارة صغيرة، يتولى شيخها رئاستها⁽⁶¹⁾، وفي حالة ما إذا حدث أن رفضت إحدى القبائل بالشروط المذكورة، فإن الإدارة تضطر إلى شن حملات عسكرية ضدها، والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم الإدارة بمصادرة ثرواتها، وتشريد أفرادها، وسجن وقتل زعمائها.

وكانت هذه الصورة، هي التي طبعت علاقات تلك القبائل بالإدارة طوال العهد العثماني، وقد وصلت حالة التوتر في العلاقات إلى ذروتها في أواخر القرن 18 م، إذ لاحظنا أن عددا كبيرا من القبائل امتنعت عن دفع الضرائب، وقد تعود الأسباب إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك القبائل، نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية، فلم تكن قادرة على دفع الضرائب، كما أن ضعف الدولة في الفترة المذكورة، وإفراط الأعوان في جمع الضرائب، قد شجع العديد من القبائل على عدم التزامها بواجباتها إزاء الإدارة، وأمام هذا الوضع لم يكن في وسعها، إلا استعمال العنف لضمان مورد الضرائب، والحفاظ على الأمن والاستقرار⁽⁶²⁾.

ولتوضيح تلك العلاقات السائدة بين الإدارة والقبائل الممتنعة، وتثبت بعض الأمثلة التي تتمثل في طغيان الإدارة العثمانية، ما وقع لقبائل ريغة في عهد الداوي عمر (1815 م - 1817 م)، فقد كانت هتية الأخيرة الواقعة بضواحي مليانة، في حالة حرب ضد الإدارة لرفضها دفع الضرائب، شأنها شأن كل القبائل المجاورة لها، مثل بني فراح، وشنوة، وسوماطية، وجندل، ومطماطة، والعطاف، وكانت

قبائل ريغة تتردد على سوق مليانة الأسبوعية، بعد أن حصلت على الأمان من الإدارة، وفي يوم من أيام السوق، اعترض كراغلة مليانة سبيلها، فشنوا هجوماً على قري أهل القرى ريغة، وأحرقوا منازلهم وخيامهم⁽⁶³⁾، وعلى إثر هذه الواقعة أصدر الداوي عمر أوامره لباي الغرب، وباي التيطري، طالبا منهما السير ضد قبائل ريغة، فبعد منح لها الأمان وتم إنزال سكانها إلى عين السلطان، طلب منهم زرع الأرض، وأن يصبحوا جزءاً من المخزن، إلا أن الإدارة لم تلتزم بوعودها، إذ بعد يومين قررت طردهم من عين السلطان ونقلهم إلى بايلك الغرب.

وما يمكن استخلاصه أن العلاقات بين الإدارة والقبائل الممتنعة كان يغلب عليها طابع الصراع والحروب طوال العهد العثماني، وكانت حد التوتر تزداد في فترات ضعف الدولة، لانشغالها بالاضطرابات السياسية، ومواجهة الحملات الخارجية. إلا أنها مكنت بفضل أساليبها المختلفة، كاستعمالها للعنف، واستعانتها بالقبائل الموالية لها، وبعض الشخصيات الدينية ومصاهرة البايات لبعض الأسر القوية، من كسر شوكة عدد من القبائل الممتنعة وتحويلها إلى قبائل مخزنية.

-الجماعات الفلاحية بمقاطعة دار السلطان لتوضيح أهم تلك القبائل كل حسب صلتها بالسلطة العثمانية بمقاطعة دار السلطان، فالجدول التالي يوضح ذلك⁽⁶⁴⁾

المخزن	الرعية	المتحالفة	المستقلة
مخزن سهل حجوط	وطن الفحص	اولاد سيد علي مبارك	عرش بني مرة
مخزن سوماتة	وطن بني خليل	قبيلة بني مناد	اعراش عيد ضاد
مخزن بوحلوان	وطن وادي السبت	قبيلة براكتة	عرش ايزون
مخزن الزواتنة	وطن بني مسوس	زاوية سيدي غالم	عرش ايت تيقرين
زمالة بن هارون	وطن الخشنة	اعراش اولاد ابراهيم	عرش ايت حسن
وحرشاوة	سهل الخشنة	اعراش القليعة	عرش ايغل نزيكري
زمالة عبيد اقدو	وطن سير	اتحاد عراش مليسة	عرش ايت خليك
زمالة يسر	وطن بني تور	قبائل بني هني	عرش ايت بوشايب
زمالة شعبة العامر	قبيلة بني سليم	ايت خلفون	عرش ايت خليلي
مخزن سيباو	بتادل	ايت عزيز	

عراش ايت يرائن	ايت واقتوني	قبيلة بني صالح...	زماله عين الزاوية
عراش ايقاواون	افليس		زماله يوغني
عرش ايليلتن	عرش ايت عنبري		زماله ايتريون
عرش اقبيل	عرش الهاتفة		مخزن عرب الكبير
عرش امسوحال	عرش ايت خليفة		مخزن بني جعاد
عرش ايت يحي	عراش ايت عيسى		مخزن بني سليمان
عرش اومالو	زاوية ايت اسماعيل		عائدات المزارعين
عرش ابي زكي	عراش قشتولة		سهل متيجة....
عراش ايت ادجر	عراش ايت صدقة...		
اتحاد زتيما...			

6- تأثير السياسة المالية على الجماعات الفلاحية:

إن فهم طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الإدارة العثمانية والمجتمع الجزائري، ولاسيما الريفي، لابد أن يكون من خلال دراسة أحد العناصر الأساسية التي كانت تتحكم في تلك العلاقات، ألا وهو النظام الضريبي.

تعد الضرائب التي يدفعها السكان من العوامل الأساسية والضرورية لقيام الدول، وضمان استمرارها عبر العصور، فالدولة التي تفتقر إلى مداخيل مالية، يكون مصيرها الضعف والزوال، ومن المهام الرئيسية للدولة وهي السهر على استقرارها، ونموها، وتوفير الرفاهية لسكانها، ولتحقيق هذه الأهداف لابد أن يتوفر أحد الأركان الأساسية لقيام الدول، وهو أن يخضع الناس الذين يعيشون على ذلك الإقليم لسلطة منظمة.

وحتى تتمكن الدولة من أداء لمهامها والقيام بدورها على أحسن وجه، ينبغي أن يكون لها رصيد من المال، فلهذا تعد الضرائب التي تستخلص من السكان من الروافد الأساسية لخزينة الدولة فكلما تضاءلت مداخيلها تعرضت الدولة لأزمات اقتصادية واجتماعية، مما يؤثر على استقرارها، وينتهي بها الأمر في بعض الحالات إلى الانهيار⁽⁶⁵⁾.

لهذا فإن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر، لم يكن عشوائياً، بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لآخر⁽⁶⁶⁾، مع العلم أن الانتاج الفلاحي يعتبر الصنف الاول من مصادر الدخل، ولهذا أصبح من الممكن معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من كونها ملكيات خاصة، أو أملاك بايليك "أراضي الدولة" أو أراضي عرش "المشاع" أو مناطق مستعصية على نفوذ البايك.

أ:- الجماعات الفلاحية في أراضي الملك:

هي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة وكان لهم الحق في التصرف فيها حسبما يشاءون⁽⁶⁷⁾، وذلك ببيعها أو إهدائها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق الاستعانة بعمال أجراء خاصة في عمليتي الحرث والحصاد، وهي في أغلبها مخصصة لزراعة البساتين والخضار وتوجد خاصة بالجهات القريبة من مدن الجزائر والبلدية والقلعية ومليانة والمدينة ودلس وشرشال، حيث تعرف بمزارع الفحص أو "البحاير"، وكذلك بالمناطق الجبلية بالأطلس المتيجي، حيث حافظ السكان على زراعة البقول والأشجار المثمرة في الأودية والسفوح خاصة، بينما سادت زراعة الحبوب في الجهات الأخرى مثل سهل متيجة ومرتفعات الساحل.

انحسرت الملكيات الخاصة بفحص المدن بفعل انتشار الوقف (أراضي الحبوس) منذ القرن الثامن عشر، فأصبحت نسبتها تقل عن الربع⁽⁶⁸⁾ بفعل أحكام البيع والوراثة وعمليات البيع والشراء، كما أنها تنصف في كثير من الأحيان بعدم الاستقرار لتعرضها إلى المصادرة والحيابة من طرف الحكام والتي لم يجد أصحابها في بعض الفترات وسيلة للمحافظة عليها سوى تحويلها إلى أوقاف أهلية حتى لا يضع ذوو النفوذ والسلطة يدهم عليها، في حين توسعت أراضي الدولة على حساب الملكيات الخاصة بأوطان دار السلطان، بينما ظلت سائدة في المناطق الجبلية بالأطلس المتيجي حيث كانت كل أسرة تمتلك قطعة صغيرة من الأرض تمارس عليها زراعة معيشية، في الوقت الذي نجح فيه بعض أثرياء مدينة الجزائر من الحضر (البلدية) في المحافظة على ملكياتهم الخاصة المعروفة "بالأحواش"⁽⁶⁹⁾ بالإضافة إلى بعض الجنود والكراغلة، وكذلك بعض اليهود والأجانب من القناصل الأوروبيين، وقد شيد هؤلاء الملاك في أراضي الفحص المنازل الريفية الجميلة، وأنشأوا الحدائق لقضاء فصل الصيف بعيداً عن مدينة الجزائر المكتظة بسكانها، فاختار

القناصل الأوروبيين مقر إقامتهم خارج باب الوادي ومرتفعات برج مولاي حسن، وفضل اليهود نواحي بوزريعة المشرفة على المدينة مكانا لتجمعهم بينما امتلك البلدية أو الحضر من أصل أندلسي نواحي تاغران (محل الثغرين)، بئر خادم، والكراغلة جهات الحامة وبئر مراد رايس والأبيار وباب الوادي، تاركين الأراضي الواقعة على مشارف المدينة أو الكائنة بيطون الأودية دون استغلال لينتفعوا بها في الرعي ولتكون مصدرا للتزود بالأخشاب، كما هو الشأن بمنحدرات بوزريعة وهضبة سطاوالي غرب مدينة الجزائر⁽⁷⁰⁾.

1-العشور: أما الضرائب المفروضة على الملكيات الخاصة فهي تنحصر في فريضتي الزكاة والعشور، تأخذ الأولى عن المواشي، أما الثانية على المحصول، وتعتبر من الضرائب الشرعية المباشرة التي أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة موظفي البايلك الفعلية والعشور نظريا حسب ما يفهم من لفظه لا يتجاوز أخذ الحكام لعشر المحاصيل الزراعية، غير أن الواقع مخالف لذلك حيث أخضعت لمساحة الأرض المزروعة بغض النظر عن كمية الانتاج المحصل عليها، فاعتمد فيها عادة على عدد المحارث التي تعرف بالزويجات أو الجابدات أو السكات (la charrue) على اعتبار أن الزويجة أو الكجادة أو السكة تشكل وحدة قياس للمساحة التي يمكن حثها بواسطة ثورين أو بقرتين في يوم واحد في مواسم الحرث الاعتيادية⁽⁷¹⁾، وهي حسب حمدان خوجة ما تتطلب عادة ستة صاع قمح وأربعة صاع من الشعير لزرعها، مع العلم بأن السعة الحقيقية لهذه المساحة تختلف تضلريس الرقعة المزروعة، ففي نواحي الجزائر يقدر متوسطها ب 10 هكتارات (12 هكتارا في السهول، و 7 هكتارات في الهضاب الساحلية، و 05 هكتارات في المناطق الجبلية بنواحي الاطلس المتيجي⁽⁷²⁾

وقد جرت العادة أن يوكل أمر الاشراف على وضع سجلات العشور ومراقبتها في أوطان دار السلطان إلى آغا العرب مباشرة، وذلك بالاستعانة بقياد الأوطان وكما اقتضت الظروف أن تغطي أتعاب قواد العشور وأجور الأعوان (الشواش) والجند المساعد لهم باستخلاص رسم إضافي اعتيادي يعرف "بحق ازمam" يؤخذ على كل ملكية زراعية خاضعة لضريبة العشور تحدد غالبا ببوجو واحد (البوجو يقدر عادة ب 1.86 فرنك)⁽⁷³⁾.

- أما الزكاة:

فإن التعرف على واقع الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني يثبت أن الزكاة حافظت على طبيعتها من حيث كونها تؤخذ من الثروة الحيوانية (الأغنام) وإن تجاوزت الأحكام فيها النص الحرفي للأحكام الشرعية بالنسبة لمقاديرها، بحيث وفرت للإدارة العثمانية بالجزائر مداخل معتبرة عينية ونقدية، وقد جرت العادة أن توجه قطعان الأغنام والماعز إلى مزارع الدولة (أحواش البايك) القريبة من مدينة الجزائر وأن توضع الأبقار والجمال تحت إشراف الفلاحين المستأجرين (الخماسة) لأراضي الدولة (عزل البايك) بعد أن توضع مميزة على جلودها بطريقة الكي حتى ضمن المحافظة عليها، بينما يحول ما ليس صالحا منها لخدمة الأرض إلى مدينة الجزائر لسد حاجة موظفي البايك (الإدارة المركزية) من اللحم⁽⁷⁴⁾.

أما كميات الصوف والعسل والشمع التي تؤخذ في شكل زكاة توجه رأسا إلى مخازن الدولة ويصدر قسم منها عن طريق الوكلاء الأوروبيين والتجار إلى الموانئ الأوروبية، وما لم يتم تصديره يحتفظ به في مستودعات (مخازن) البايك الخاصة، ومما يؤكد لنا أهمية هذه الاحتياطات من مردود الزكاة، أن الفرنسيين عند دخولهم مدينة الجزائر (جويلية 1830 م) وجدوا بمخازن البايك الخاصة بالمؤن كميات ضخمة من المنتجات التي توفرها ضريبة الجزائر، فقد حددت كمية الصوف بـ 4918 قنطارا بقيمة إجمالية 293320 فرنكا وعدد الجلود بـ 7453 قطعة جلد ثمنها يقدر بـ 50359 فرنكا، ومقادير الزبدة بـ 766 جرة (زير) قيمتها قدرت بـ 7124 فرنكا، وكمية القمح بـ 9585 كيله ثمنها 111700 فرنك، والشعير بـ 500 كيله⁽⁷⁵⁾.

ب- الجماعات الفلاحية في أراضي البايك:

وهي الملكيات التي تعرف بعزل وأحواش البايك والتي تخصص في غالبيتها لزراعة الحبوب، لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجا، وتعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للأحكام التصرف فيها وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 389682 هكتار أما دار السلطان فحوالي 129000 هكتار⁽⁷⁶⁾، وأغلبها تم إلحاقه بسجلات البايك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في حالة الشغور أو ترحيل السكان المقيمين عليها، عند امتناعهم عن المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايك.

وحول التصرف في ملكيات البايلك لممثلي السلطة في مقدمتهم قائد الجيش (آغا العرب) الذي أوكل له حق مراقبتها، وأعطيت لخوجة الخيل صلاحية الإشراف على منتوجها، وأغلبها توجد بدار السلطان وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة، وتضم كل واحدة عددا من الحيوانات مثل الأبقار التي يترواح عددها في كل مزرعة "حوش" ما بين 60 و80 بقرة، منها تنتقل كميات الزبدة والحليب والجبن إلى مدينة الجزائر، وكانت خاضعة لطريقة استغلال محكمة تقوم على تأجير الأرض واستغلالها مباشرة أو منحها مؤقتا لبعض الأعيان والمرابطين وشيوخ المخزن للانتفاع بها مقابل كسب ولائهم والانتفاع من خدماتهم⁽⁷⁷⁾.

فملكيات الدولة كان يتم استئجارها عادة مقابل كراء أو إلزام سنوي يعرف بحق الكراء، ويعرف بالشرق الجزائري خاصة بالحكور، وأوكلت مهمة تحديده بدار السلطان لموظف سام يشرف على مزارع الدولة (الأحواش) التالية: (رأس اوثة، بومراد، مريجة، الباي، بن زرقة، الأغا، موزاية، حسن باشا، الرغاية، بن عامر في يسر الوديان)⁽⁷⁸⁾، ويعرف بخوجة الخيل، ويضاف إليه مهمة رعاية

ارتبط استغلال الملكيات الزراعية بالالتجاء إلى أساليب تمس الحياة الاقتصادية للريف وتؤثر على مردود الضرائب التي يقوم عليها النظام الجبائي، وتتمثل هذه الطرق والأساليب في تطبيق نظام الخماسة والتوزيع.

الجماعات الفلاحية في أراضي العرش:

وهي الملكيات التي تعرف عادة بأراضي "العرش" أو "السبيقة" ويعود التصرف فيها لأفراد القبيلة وتعتبر ملكيتها مشتركة بين جميع سكان الدشرة أو الدوار، وإن كان استغلالها يتم حسب قدرة أو إمكانية كل أسرة، وكان شيخ القبيلة يشرف بمعية الأعيان والوجهاء على توزيع الأراضي على العائلات حسبما جرى به العرف واقتضته الظروف، وهذا ما جعل الملكيات المشاعة لا تخضع للمعاملات الخاصة من بيع وشراء وتركة، وإن لم يحل ذلك دون تعرضها لعمليات المصادرة من طرف الحكام واستحواذ بعض العائلات الكبرى عليها.

كان للمصادرة والاستحواذ من طرف موظفي الدولة وأعوانها دخل في جعل الملكيات المشاعة تنكمش أمام الملكيات الخاصة وأراضي الدولة، لا سيما في الجهات السهلية أو القريبة من المدن وطرق المواصلات، وهذا ما جعلها تتركز في

الجهات الجبلية من دار السلطان (جبال الأطلس المتيجي)، وقد قدر رين (rinn) مساحتها في وصفه لأحوال الجزائر تحت حكم آخر الدايات في مجمل الأقاليم الجزائرية بما فيها مقلطة دار السلطان والتيطري ب 4425000 هكتار، تحتل قبائل المخزن لوحدها 3400000، وتعيش عليها مائة وأربع قبائل خاضعة للسلطة المركزية (الرعية) وملزمة بالمساهمة في الضرائب الزراعية المختلفة⁽⁷⁹⁾

تتميز هذه الضرائب بكونها غير محددة في كميتها وغير قارة في طريقة استخلاصها وغير موحدة في نوعيتها، وهذا ما جعلها تختلف من جهة إلى أخرى، فاختلقت كميتها وتنوعت أصنافها حسب إمكانيات وأوضاع القبائل بالريف، وكان من أصنافها: الزمة والغرامة والمعونة والخطية، والتي لا يمكن التعرف على واقع الضرائب المستحدثة إلا بالتعريف ومحاولة تحديد طبيعتها وكميتها.

نلاحظ فيما تقدم ما نتج عن النمط المميز لاستغلال الأرض الذي تحكمت فيه الإجراءات الجبائية تعميق التمايز الاجتماعي والاقتصادي في الوسط الريفي، فتزايدت ثروة موظفي الجبائية والقائمين على شؤون الإدارة والعاملين في الجيش والمنتفعين من الحكام ومن العائلات الكبيرة والمرابطين وشيوخ فرسان المخزن، على حساب العاملين بالأرض وفي مقدمتهم الفلاحون من جماعات الرعية، وقد تحول كثير منهم نتيجة المعاناة في الجهات الخاضعة لسلطة القياد إلى عمال مستأجرين (خماسين) يتحملون عبء مجمل الضرائب الزراعية.

-الخاتمة:

تبين أن الظروف الداخلية المرتبطة بالنظام السياسي للجزائر لها علاقة بأوضاع الجماعات الفلاحية عموما، ودار السلطان خاصة، فتميز نظام الحكم العثماني في بداية وجوده بتوفير الإستقرار لأنها كانت قادرة على صد القوى المسيحية وبالتالي الإعتماد على موارد النشاط البحري خلال القرن 16 و17م

لكن بحلول القرن 18م اتصقت الحياة السياسية بتراجعها خاصة عندما قل مردود النشاط البحري بفعل انحطاط البحرية الجزائرية شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى الإنحطاط التام، وهذا ما دفع السلطة العثمانية إلى زيادة الاعتماد على الموارد الضرائبية، فأخذت قبضة الحكام تشدد في الداخل، وسعوا إلى إخضاع المزيد من الجماعات الفلاحية لتلبية حاجياتهم المالية.

لم تكن الصرائب موحدة في نظامها فقد تتميز بأنها تخضع لأوضاع القبائل، وهذا أدى إلى عدم توازن اجتماعي في تطبيق السياسة الجبائية، فالجماعات الريفية الميسورة أو الغنية كانت تتمتع بامتيازات أهلها أن تدفع أقل قدر ممكن، بينما الجماعات الفقيرة التزمت بدفع العديد من الصرائب، والتنازل عن إنتاجها الفلاحي والحيواني سواء في شكل ضرائب إعتيادية أو مستحدثة، وهذا ما يسمح بوصف النظام الضريبي المطبق على الجماعات الرعية غير قار وغير محدد وغير موحد، بل هو معقد من حيث تعدد الصرائب واختلاف الإجراءات.

**الهوامش

- 1- محمد عياش: الاستحكامات العسكرية المرينية من خلال مدينتي فاس الجديد والمنصورة يتلمسان، "دراسة تاريخية أثرية"، شهادة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 10
- 3- إمارة جبل كوكو ببلاد القبائل، وإمارة الحفصية بقسنطينة، وإمارة الذواودة بالحضنة والزاب وإمارة بني جلاب بتقوت ووادي ريغ، وإمارة الثعالبة بجزائر بني مزغنة ومتيجة، لمزيد من المعلومات انظر أحمد توفيق المدني: حرب 300 سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، دار البصائر، ط 1، الجزائر، 2007، ص-ص 84-85
- 4- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 08
- 5- عزيز سامح التز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص-ص 17-18
- 6- المزارى بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا، ط 1، ج 1، تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص-ص 211-212
- 7 -E. MERCIER: histoire de l'Afrique septentrionale depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830). T 03. EDIT. Ernest Leroux. PARIS. 1868. p-p 06-07.
- 8- A-BERBRUGGER: LE Pégnon D'ALGER, ou les origines du gouvernement turc en Algérie. LIB. CHALLAMEL. PARIS. 1860. p05.
- 9- عبد الرحمن الجيلالي: "تاريخ المدن الثلاث الجزائر-المدية-مليانة"، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 71
- 10- أصلهم من جزيرة مدلي إحدى جزر اليونان، ابوهما يعقوب انكشاري في الجيش العثماني، أمهما مسيحية كاثرتين، للمزيد من المعلومات ينظر: مؤلف مجهول: سيرة خير الدين المجاهد، تحقيق وتقديم عبد الله حمادي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص-ص 05-06. وكذلك

- 12- -HAEDO.Histoire des rois d'Alger .trad.par de Grammont .edit.A . Jourdan .Alger.1861.p-p02-03.
- 11-CAT.Histoire de l'Algérie-Tunisie-Maroc .A.JOURDAN . ALGER.1888.p237.
- S.RANG-F.DENIS .Fondation de la régence d'Alger.histoire des berberousse .t1.LIB.DONDY DUPR2.PARIS.1837.p49
- 13-محمد عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ج1، الجزائر، 2007، ص..121
- 14-خير الدين: مذكراته، تحقيق، محمد دراج، ط1، شركة الأصالة، الجزائر، 2010، ص60.
- 15- مؤلف مجهول: المصدر السابق ص-78
- 16- S.A. BOULIFA: le Djurdjura à travers l'histoire. IMP. J.BRINGAU. ALGER. 1925.p-p86-87.
- 17- -H.D.De GRAMMONT: histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). ED.E LEROUX .PARIS. 1887.p21.
- 18-ROZET ET CARRETTE: ALGERIE. IMP. DE L'INSTITUTE. PARIS. 1850.p-p 428-42. HAEDO. Op.cit p-p 17-18.
- 19-محمد ابن رقية التلمساني: الزهرة النيرة مما جرى في الجزائر حين أغار علىها جنود الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1626، ص3
- 20-محمد لعباسي: أعمال خير الدين بربروس العسكرية في الجزائر من خلال مخطوط خير قدوم عروج راييس إلى الجزائر وأخيه خير الدين، لمؤلف مجهول من 1512 إلى سنة 1546، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005-2006، ص34.
- 22- أشهو عبد الحميد: دخول الأتراك إلى الجزائر، الجيش الشعبي للطباعة، الجزائر، (د.ت)، ص129.وللمزيد من المعلومات ينظر م.م، وغزوات عروج وخير الدين لمؤلف مجهول، رقم 1622، صص 03-04.
- 23-رشيدة شكري معمر: العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر(عهد الدايات 1671-1830)، شهادة لنيل أطروحة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص14.للمزيد راجع كورين شوفاليه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر، ترجمة جمال حمادنة، د.م.ج، الجزائر، 1991، ص30.
- 24-محمد لعباسي: المصدر السابق، ص35.
- 25- أشهو عبد الحميد: المرجع السابق، ص93.
- 26-du Chevalier."Mémoire d'ARVIEUX"chez. J.Baptiste delespine . PARIS.p-p220-222.
- 27-حلي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، (د.م)، 1972، ص-234-223

- 28- أحمد السليماني: تاريخ مدينة الجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1989، ص. 23.
- 29- بلبروات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، امعة وهران، 2007-2008، ص. 169.
- للمزيد من المعلومات حول مدينة الجزائر ينظر: Haedo. topographie et histoire. tradde l'espagnol par MONNEREAU et A.BERBRUGGER, générale d'Alger 1870..AVALLADO.imp
- 30- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)، ج. 2، م.و.ك، الجزائر، 1988، ص. 141-142.
- 31-N.SAIDOUNI.L'algérois rural a la fin de l'époque Ottomane (1791-1830).Dar AL-Gharb al Islami.Beyrouth.2001.p18.
- 32-N.SAIDOUNI.op.cit.p15.
- 33-JULIEN FRANC. la Coonisation de la mitidja.achevé d'imprimeur . 1928.p.p52-53.
- 34-N.SAIDOUNI.op.cit.p33-16-48.
- 35-N.SAIDOUNI.op.cit.p49.
- 36- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص. 274.
- chez. henri du .Histoire du royaume d'alger.-LAUGIER DE TASSY37 p-p212-213-226..SAUZET
- 38- ناصر الدين سعيدوني: ورقات، المرجع السابق، ص. 274.
- 39-TACHRIFAT recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'alger par . A.DEVOULX.imp.de gouvernement.Alger.1852.p28
- 40- ناصر الدين سعيدوني: ورقات، المرجع السابق، ص. 276.
- 41-STEPHEN D'ESTRY.Histoire d'Alger.04 ed.imp.libraire tours.p 47.
- 42-عمرأوي أحميدي: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني "مذكرات تيدينا نموذجاً"، دار الهدى، الجزائر، ص. 53.
- 43-VENTURE DE PARADIS.Alger au 18eme siecle,par E.FAGNAN.impAdolphe JOURDAN.ALGER.1898.
- 44-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1800-1830)، ش.و، الجزائر، 1979، ص. 40.
- 45-LOUIS RINN.Le royaume d'Alger sous le dernier DEY.présentation deA.REBARI,grand ALGER livres.edi.2005.p40.50.
- 46-حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص. 114.
- 47-نفسه: ص. 64.
- 48-الشريف الزهار: مذكرات نقيب الأشراف، ط. 2، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و، الجزائر، 1980، ص. 47.

49-نفسه

*العبيد: يرجع لجدهم عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة، للمزيد من المعلومات ينظر عبد القادر المشرفي: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت الإسمان من الأعراب كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ص-ص 16-17.

50-أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 261.

51-ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 107.

52-ابن الهطال التلمساني: رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي، تحقيق محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، ص 50.

53-حليمة أمقران: موقع المخزنية في النظام العثماني في الجزائر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 20.

54-WALSIN ESTERHAZY. La domination turque dans la régence d'Alger . lib.C.GOSSELIN.PARIS.1840.p257.

55-حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص.ص 86-87.

56-EMIRIT."la situation économique de la régence d'Alger en 1830".R.A.n°02.Alger.1952.p.170

57-ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 106.

58-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، 89.

59-آيت حبوش: المرجع السابق، ص 79.

60-J.N. ROBIN op.cit m p 18

61-DR. SHAW, op.cit, p 147

62-J. N.ROBIN, op.cit. p 18.

63-M.JULIENNE, "Les RIR'A de la subdivision de Miliana " ,R.A. N° 01. Alger ,1856, pp284.

64-LOUIS RINN: op.cit 22-25.26-30.30-36.36-40.

يجي الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص ص، 27-65132

عبد الجليل التميمي: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر..."، المرجع السابق، ص 66116

67-luccete Valensi. Fallah tunissienne.p94.

68-ناصر الدين سعيدوني: الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، عدد 90/89، الجزائر، 1981، ص ص 88-89.

69-ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص-ص 49-50.351-352

70-H.Isnard.le sahel d'alger en 1830.in III congrés de sociétés savantes Constantine;1937;pp.588-596.

71-للتعرف أكثر على الزويجة أو الجابدة أو السكة، راجع: حمدان خوجة: المرأة، المصدر السابق، ص.144.

72-L.Bonzon .Le régime fiscal en Algérie. Paris.Alger,1895.pp.12.20

73--ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص.328.

74-حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص.128.

75-ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص.325.

76-N.Saidouni.op.cit.p176.

77-ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1986، ص-

ص.47-51.

78-Colonel Robin."Notes sur Yahai Agha ".in R.A.T/18.1874,p60

79"-L.RINN".Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey".in R.A.Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey".p.124..n41/1897.